

أثر الزكاة على الاستهلاك "دراسة قياسية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2003-2016)"

Impact of Zakat on Consumption: Empirical Study on the Algerian Economy over the Period 2003-2016

¹.بختي زوليخة

أستاذة محاضرة - كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس - الجزائر

zoulikhabekhti@gmail.com

حلام زواوية

أستاذة محاضرة - كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس - سيدي بلعباس - الجزائر

z.hallam@yahoo.fr

قُدِّم للنشر في: 20.03.2020 & قُبِل للنشر في: 20.05.2021

الملخص:

تهدف الدراسة الى ابراز امكانية تأثير الزكاة على مؤشر الاستهلاك من خلال دراسة تحليلية وقياسية ، حيث كانت نتيجة الدراسة هي وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (الاستهلاك الكلي) و المتغير المفسر (حصيلة الزكاة) خلال طول فترة الدراسة وتتناقض هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة والمنطق الاقتصادي بأن الزكاة والاستهلاك الكلي في المجتمع هما في علاقة طردية بحيث توزيع الزكاة على الطبقة الفقيرة يرفع من مستويات استهلاكها. فمستوى حصيلة الزكاة بصندوق الزكاة الجزائري بعيدة عن واقع الثروة والنشاط الاقتصادي الجزائري، ودورها وتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية والتوازن الاقتصادي يعد محدودا وهو ما دفعنا للقيام بهذه الدراسة لمعرفة آليات الرفع من دور الزكاة في الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية : الزكاة، الاستهلاك، الاقتصاد الإسلامي، الدخل المتاح

تصنيف JEL : E2 ;E6 ;C1 ;C5

Abstract :

The study aims to highlight the possibility of zakat impact on the consumption index through an analytical study, where the result of the study was an inverse relationship between the dependent variable (total consumption) and the explained variable (zakat outcome) during the length of the study period This result contradicts the prior expectations and economic logic that zakat and total consumption in society are in a direct relationship, so distributing zakat to the poor class raises the levels of its consumption. And its role and impact on macroeconomic variables and economic balance is limited, that's why we tried to check the mechanisms that can improve the real role of Zakat on the Algerian economy.

Keywords: zakat, consumption, Islamic Economy, Available Income

Jel Classification Codes : E2 ;E6 ;C1 ;C5

¹ المؤلف المراسل: بختي زوليخة، zoulikhabekhti@gmail.com

مقدمة :

تتعدد الآراء حول الأثر الاقتصادي للزكاة، إلا أنها تؤكد الدور الهام الذي تلعبه الزكاة في الاقتصاد وذلك من خلال أدوار الزكاة التمويلية والاستثمارية والتوزيعية في تحريك الفعاليات الاقتصادية، والتخفيف من حدة مشكلتي الفقر والبطالة، فهي تقوم أصلا على التخصيص، حيث تفرض على أنواع مختلفة من الأموال والممتلكات وبنسب مختلفة، كما أنها توزع على مصارف مختلفة بحسب حاجة كل مصرف، أما قدرتها على تخصيص الموارد فيكون من خلال تأثيرها على الاستهلاك والادخار والاستثمار، الإنتاج، التوزيع... الخ. ويعتبر الاستهلاك ظاهرة اقتصادية هامة فهو أحد مقومات النشاط الاقتصادي، يحتل أهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية لأنه يخضع إلى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فهو يؤثر ويتأثر بتلك المتغيرات والتي من أبرزها عامل الدخل والزكاة. مما سبق يمكن صياغة الاشكالية التالية:

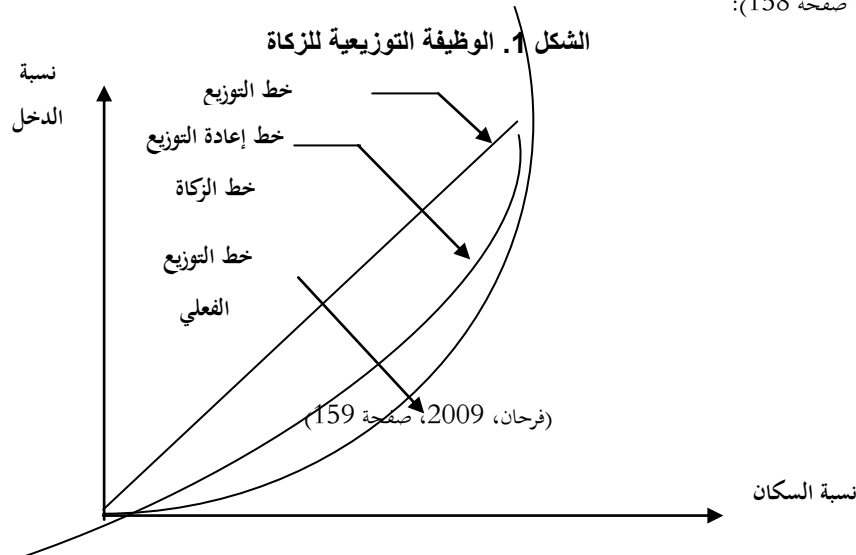
إلى أي مدى يمكن أن يؤثر دخل الزكاة على مستوى الاستهلاك في الجزائر؟

1. الدور التنموي للزكاة في الاقتصاد الإسلامي

تعتبر الزكاة من أهم الأدوات المالية التي يستخدمها النظام الاقتصادي الإسلامي لتوفير الكفاية لكل مسلم، فالزكاة: هي الأداة المثلى في الإسلام التي تدمج الجانب الروحي والمادي، فهي تكليف مالي عقائدي يدخل في صميم الأعمال الإيمانية، وتكتسب حرمة دينية غير موجودة في أي من مصادر التمويل الأخرى، من هنا يظهر أثرها العظيم في النواحي الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على إعادة توزيع الدخل والثروة، وحل العديد من المشكلات الاقتصادية الناجمة عن البطالة والفقر وكنز المال وعدم استثماره، وتشكل الزكاة أداة أساسية في النموذج التنموي الإسلامي.

وللزكاة دورها التنموي من خلال مواردها، ومن خلال مصارفها ذات الأثر التنموي المباشر وغير المباشر على مستوى النشاط الاقتصادي (مشهور، 1993، صفحة 197).

إن الوظيفة الأولى للزكاة والمقصد الشرعي الأبرز منها يتمثل في الحد من تركز الثروة، وهو ما تؤكد به بشكل صريح وواضح الآيات والأحاديث الكثيرة، ذات العلاقة بالزكاة، وتدلل عليه دراسات الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، الذين يعدون الزكاة من أهم محاور الوظيفة التوزيعية في الاقتصاد الإسلامي، وإن اختلفوا في اعتبارها أداة توزيع أولية، أو أداة لإعادة توزيع، حيث تعمل الزكاة على تقليص الفجوة بين خط التوزيع الفعلي، وخط التوزيع المتساوي، من خلال نقل جزء من ثروات الأغنياء إلى شرائح أخرى في المجتمع أقل دخلا من فئة الأغنياء بما يضمن تقليل ثروة فئة الأغنياء لصالح الفئات الأخرى، وهو ما يمكن تلخيصه في الشكل التالي (فرحان، 2009، صفحة 158):



يتوقف توفير الكميات اللازمة من رؤوس الأموال المحلية على الحد من ظاهرة الاكتناز في المجتمع، أو الإقلال من ادخار الأموال في صورة لا تسهم في دعم النشاط الإنتاجي بشكل مباشر ومؤثر، وضرورة اتجاه هذه الأموال إلى مجالات الاستثمار ذات الأولوية لتنمية المجتمع، وتباشر الزكاة آثارها التنموية المباشرة من خلال محاربة الاكتناز والعمل على دفع رؤوس الأموال إلى مجالات الاستثمار، اللازمة للارتفاع بمستوى النشاط الاقتصادي واتساع السوق من خلال الحث على الاتفاق الاستهلاكي (فرحان، 2009، الصفحات 243-244).

كما أن للزكاة أثرها غير المباشر في حماية الاقتصاد من التقلبات من خلال إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات ذات الميل المرتفع للاستهلاك، مما يكون له أثره في زيادة القوة الشرائية لهذه الفئات الكبيرة وبالتالي زيادة الطلب الفعلي على السلع الاستهلاكية، وزيادة الإنتاج وتكرار إخراج الزكاة في موعدها السنوي أو الموسمي، وكل ذلك يحمي الاقتصاد من مخاطر التردّي في أزمت الكساد، والإفادة من الأثر الإنعاشي للزكاة بصفة منتظمة، كما أن تطبيق الزكاة يجعل الثروة لا تمر إلا من خلال قناة الإنفاق وقناة الاستثمار، فيتحوّل كل ادخار إلى استثمار، وينخفض تفضيل السيولة إلى أدنى حد له، فالزكاة تضمن ثبات القوة الشرائية للمستفيدين منها، ويكون ذلك خاصة في أوقات التضخم أو ارتفاع الأسعار، وتخفيض المخزون السلعي لدى دافعي الزكاة وإقلال فرص حدوث كساد اقتصادي، فالزكاة تمثل تيارا دائما التردد يضيق ويتسع ولكن لا ينقطع، ومثل هذا التيار يضمن من التعرض لمخاطر الركود الاقتصادي (مشهور، 1993، الصفحات 321-324).

وتمارس الزكاة دورها الإيجابي في رفع مستوى التشغيل من خلال محاربة البطالة بنوعيتها الإجبارية والاختيارية، وتنجلي وظيفتها في الحرص على بناء عنصر العمل بتنميته وتحسين إنتاجيته من خلال تمكين الفقير من اغناء نفسه، حيث يكون له مصدر دخل ثابت. أما العاجز عن العمل فيشتري له عقارا يستغله. كما يواجه نظام الزكاة الذين يتعطلون عن الكسب باختيارهم بحرماتهم من الاستفادة من حصيلتها (جمال، 1997، صفحة 100).

II. نمذجة معادلة الزكاة الكلية في الاقتصاد:

يستهدف هذا الجزء استخدام أهم التحليلات الواردة في تحليل أثر الزكاة في الاقتصاد الإسلامي ضمن أجزاء الاقتصاد الكلي المبينة على الوظائف التنموية والتوزيعية والتمويلية لأداة الزكاة، وباستخدام الأداة الرياضية حاولنا نمذجة معادلة الزكاة في الاقتصاد. يتوقع أن تمثل الزكاة نسبة معقولة من الناتج القومي الإجمالي، علما بأن قاعدة الزكاة تتضمن بعض الأصول الرأسمالية وجزءا من الدخل الجارية والمدخرات، ولكن ليس هناك دراسة إحصائية علمية موثوقة في الوقت الراهن عن أي من بلدان العالم الإسلامي الحالية (عبد اللاوي و محيريق، 2011، الصفحات 3-5).

على افتراض أن الزكاة تفرض على الدخل الجارية (Y)، وعلى الأموال المدخرة (S)، وعلى رؤوس الأموال (K) بنسبة: Z_Y ، (Z_s) ، (Z_k) على التوالي، يمكن أن نحسب قيمة الزكاة (R) .

أ. زكاة الدخل الجارية (R_Y) :

تنتج زكاة الدخل الجارية عن القيم المضافة التي تُحقّقها القطاعات الاقتصادية ضمن هيكل الاقتصاد الوطني، والتي تُشكل في مجموعها الناتج الوطني بعد إضافة قيمة الضريبة على القيمة المضافة (TVA) وحقوق الرسوم الجمركية (DD)، ونرمز للناتج الوطني الإجمالي بـ (Y)، والناتج الوطني بحسب قيمة نصاب الزكاة يُكتب من الشكل الآتي: (Radiah, Suprayitno, و Azhar, 2013، صفحة 8):

$$Y = Y_1 + Y_2$$

$$\left\{ \begin{array}{l} Y_1 = \lambda Y : \text{الإنتاج أقل من النصاب} \\ Y_2 = \mu Y : \text{والإنتاج أكبر من النصاب} \end{array} \right.$$

$$Y \times (1 - \mu) = Y - \mu Y \quad Y_2 = \mu Y \quad Y_1 = Y - Y_2 =$$

$$0 < \mu < 1 \quad \text{و} \quad 0 < \lambda < 1 \quad \lambda = 1 - \mu$$

ومنه يمكن حساب قيمة زكاة الدخل الجارية كالتالي:

$$R_y = Z_y \mu Y$$

وعليه كلما ارتفع المعدل μ واقترب من 1 كلما زادت قيمة الزكاة المحصلة.

ب. زكاة الأموال المدخرة R_s :

لدينا دالة الادخار قبل تطبيق الزكاة تكتب من الشكل:

$$S = -a + (1 - d - b) Y$$

$$S = -a + s Y$$

$$0 < s < 1$$

على افتراض أن الزكاة تفرض على الأموال المدخرة S بنسبة Z يمكن أن نحسب قيمة الزكاة R_s

وعلى افتراض أن جزءاً من الأموال المدخرة أقل من قيمة النصاب فإنه يمكن كتابة قيمة الادخار بالعلاقة الآتية: $S = S_1 + S_2$ بحيث (عبد اللاوي و محريق، 2011، صفحة 4):

$$S_2 = (1 - \beta) S \quad \text{و} \quad S_1 = \beta S$$

S_1 : الادخار أكبر أو يساوي قيمة النصاب؛ S_2 : الادخار أقل من النصاب.

وعليه يمكن حساب قيمة زكاة الأموال المدخرة كما يلي:

$$0 < \beta < 1 \quad S_1 = \beta S$$

قيمة الزكاة:

$$R_s = Z_s S_1$$

$$R_s = Z_s \beta (-a + (1 - d - b) Y)$$

وعليه كلما اقترب معدل β للواحد كلما زادت قيمة الزكاة على الأموال المدخرة.

ج. زكاة رأس المال R_k :

يجدر التأشير هنا أن الجزء الأكبر من إيرادات الزكاة تأتي من الدخل الجارية والادخار، إلا أن الجزء الآخر يأتي من رأس المال (كثروة الحيوانية والمخزونات...).

لنفرض أن للمجتمع مخزوناً من رأس المال K بعضه يملكه قابضو الزكاة وغنله ب kr والمتبقي يملكه ، وعليه يمكن صياغة قيمة الزكاة الناتجة عن رأس المال كالتالي:

$$R_k = z_k K_n$$

حيث يمثل:

R_k : قيمة زكاة رؤوس الأموال Z_k : نسبة زكاة رؤوس الأموال K_n : رأس المال الذي بلغ النصاب

د. قيمة الزكاة الكلية في الاقتصاد:

تكتب قيمة الزكاة على الشكل الآتي (محيريق، دور الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي، دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة الجزائري وصندوق الزكاة الماليزي)، 2013-2014، صفحة 242، بتصرف):

$$R = R_y + R_s + R_k = Z_y \mu Y + Z_s \beta[-a + (1-d-b)Y] + Z_k K_n$$

باعتبار Z هو الوسط المرجح لكل من Z_y ، Z_k ، Z_s فيمكن كتابة قيمة الزكاة الشكل الآتي:

$$R = Z \mu Y + Z \beta[-a + (1-d-b)Y] + Z K_n$$

$$R = Z Y [\mu + \beta(1-d-b)] - Z \beta a + Z K_n$$

$$R = -Z \beta a + Z K_n + Z Y [\mu + \beta(1-d-b)]$$

وبالتالي معادلة الزكاة الكلية في الاقتصاد هي:

$$R = -Z \beta a + Z K_n + Z Y [\mu + \beta(1-d-b)]$$

III. الدالة السلوكية للاستهلاك بدلالة متغير الزكاة

أولاً- مفهوم الاستهلاك وتحديد مستوياته في الاقتصاد الإسلامي

يعرف الاستهلاك عموماً بأنه الإنفاق على السلع والخدمات بهدف إشباع الحاجات الإنسانية على اختلاف مستوياتها. إلا أن الحاجات الإنسانية وكذلك السلع والخدمات التي يتم بواسطتها إشباع هذه الحاجات تختلف وفقاً لمنظومة القيم السائدة في المجتمع. ففي النظام الرأسمالي يحكم سلوك المستهلك مبدأ العقلانية، فالمستهلك يسعى في سلوكه إلى تعظيم المنفعة التي يمكن الحصول عليها من الإنفاق على السلع والخدمات ضمن الدخل المتاح. وهذا يتفق تماماً مع دعوة النظام الرأسمالي إلى حرية الأفراد في ممارسة تصرفاتهم الاقتصادية (العتوم، 2012).

ويعرف الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي بأنه مجموع التصرّفات التي تشكل سلة السلع والخدمات من الطيبات التي توجه للوفاء بالحاجات والرغبات المتعلقة بأفراد المجتمع والتي تتحدد طبيعتها وأولوياتها بالاعتماد على القواعد والمبادئ الإسلامية وذلك للاستعانة بما على طاعة الله سبحانه وتعالى (الصميدعي، 2003، الصفحات 272-273). وقد حدد الإمام الغزالي ثلاثة مستويات من الإنفاق لأغراض سد الحاجات للنفس ومن يعول (الغزالي، إحياء علوم الدين، 2011، صفحة 180):

أ. حد الضرورة، أو حد البقاء في الحياة (الكفاف)، وهذا الحد من الاستهلاك غير مرغوب فيه، فقال: إذا اقتصر الناس على سد الرمق وزجوا أقواتهم على الضعف، فنشأ فيهم الموتان وبطلت الأعمال والصناعات وخربت الدنيا بالكلية، وفي خراب الدنيا خراب الدين، لأنها مزرعة الآخرة.

ب. المتوسط في الاستهلاك ويعبر عنه بحد الكفاية، وهذا الحد هو درجة بين حد الضرورة وحد التنعم، فحد الضرورة غير مرغوب فيه، وحد التنعم في رأي الإمام الغزالي غير مرغوب فيه أيضاً، ويعتبر الحد المتوسط هو حد الكفاية وهو

الحد الذي يكون مناسباً لسلوك الاستهلاك الإسلامي، استناداً لقوله تعالى في سورة الفرقان ، الآية 67 «والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً».

ج. حد التمتع (الإسراف): وهو حد التلذذ والأخذ بحظوظ النفس وحظوظ الدنيا إن كان ذلك حلالاً.

هذه المستويات الثلاثة هي للإتفاق على كافة المعاملات ، وأن حد الكفاية وهو حد الوسط بين الإسراف والتقتير هو الحد المرغوب فيه لعامة الناس .

أما إتفاق الخاصة من المسلمين فهو ذو جانبين ، جانب الزهد والزهاد ، وجانب التمتع بالطيبات من الحلال ، وهما جانبان وجناحان متباعدان عن الوسط (الغزالي، إحياء علوم الدين ، 2011، صفحة 274).

وعليه يمكن أن نكتب المعادلة السلوكية للاستهلاك بالشكل:

$$C = \left(\frac{e + g + h}{3} \right)$$

حيث : معدل الإتفاق الإسلامي : C

e : حد الكفاف

g : حد الكفاية

h : حد التمتع

وكلما اقترب مجموع الميول الحدية للاستهلاك للمستويات الثلاث إلى (g) كلما كان السلوك الاستهلاكي أقرب إلى مستوى سلوك الاستهلاك الإسلامي.

ثانيا - صياغة المعادلة السلوكية للاستهلاك بمتغير الزكاة

إن الهدف النهائي من النشاط الاقتصادي في أي نظام اقتصادي سواء كان وضعياً أم إسلامياً هو الاستهلاك أي تحقيق أكبر زيادة في كمية الاستهلاك القومي لأفراد المجتمع لأن ذلك يعني تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع (على اعتبار أن الإنسان هو هدف نهائي وأداة في نفس الوقت لكل عملية غو أو تنمية تحصل في الاقتصاد القومي)، لاعتماد الرفاهية بشكل أساسي على كمية الاستهلاك القومي.

ولإيضاح ذلك، يجدر الإشارة أن هناك حقيقة علمية تشير بأن الميل الحدي للاستهلاك (نسبة التغير في الاستهلاك إلى التغير في الدخل) عند الأغنياء منخفض نسبياً وميلهم الحدي للادخار (نسبة التغير في الادخار إلى التغير في الدخل) مرتفع نسبياً، وعلى النقيض من ذلك فإن الميل الحدي للاستهلاك عند الفقراء مرتفع نسبياً وميلهم الحدي للادخار منخفض نسبياً، وهذا يعني أن كل دينار إضافي في دخول الأغنياء يوزع بين الاستهلاك والادخار بأسلوب يختلف عن أسلوب توزيع الفقراء لأي دينار إضافي في دخولهم (كاظم، 2012، صفحة 111).

ويترتب على ذلك نتيجة هامة وهي أن حصيلة الزكاة سوف توجه إلى طائفة من المجتمع يزيد عندها الميل الحدي للاستهلاك وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الفعال الأمر الذي يترتب عليه زيادة في الإنتاج (الكفراوي، 2005، صفحة 208).

ولكن الزيادة في الإنتاج المتوقعة تكون لزيادة إنتاج سلع الاستهلاك الضروري التي يستخدمها الفقراء والمساكين، وهكذا يكون التخصيص كمياً بالتأثير على حجم الموارد المتجهة نحو الاستهلاك ويكون التخصيص نوعياً بالتأثير على نوع السلع المنتجة. والتحليل الآتي يوضح دالة الاستهلاك في حال تطبيق الزكاة.

1- الاستهلاك الكلي، يعتمد بصورة منظمة على مقدار الدخل الكلي القابل للتصرف (الدخل المتاح). ويعتقد «كينز» ووفقاً للقانون السيكلوجي الذي يفسر به سلوك الأفراد، (والذي يتماشى مع تعاليم الإسلام التي تنص على الاعتدال في

الاستهلاك) أن أصول دالة الاستهلاك تكمن في ذلك القانون السيكولوجي الذي مفاده : أن الأفراد يقومون في المتوسط بزيادة استهلاكهم عندما يزيد دخلهم، ولكن بمقدار أقل من المقدار الذي زاد به الدخل (المان، 1994، صفحة 157) ويجدر التأشير أن هناك جزءا مكونا للاستهلاك يتحقق حتى عندما يكون الدخل معدوم، نرمز له بالرمز (a) وهو جزء من الاستهلاك الضروري للبقاء، وعليه يمكن صياغة معادلة الاستهلاك الأولية قبل تطبيق الزكاة من الشكل :

$$C_1 = a + b Y \quad 0 < b < 1$$

2- يمكن اعتبار المال الفاضل عن الحاجة في حكم الأموال المهيأة للاستثمار، وهي في عين الوقت تعد ادخارا بالمفهوم الاقتصادي الوضعي أي أموالا معدة للإقراض، فدخل الفرد المسلم أيا كان مصدر اكتسابه الشرعي ، سواء جاء له عن جهد مبذول من عمل أو صناعة أو مهنة أو ارث أو هبة أو عن أي صيغة من الصيغ الشرعية لكسب المال يمكن تقسيمه إلى قسمين: القسم الأول هو ما يخص لسد الحاجة وهو يمثل الاستهلاك، أما القسم الثاني فهو الفاضل عن الحاجة أو العفو وهو يمثل الادخار كجزء من الدخل الذي لم يبلغ حد النصاب أو البالغ حد النصاب والمخرج منه حصة الزكاة ، والذي يتحول كله أو جزء منه إلى الاستثمار (كاظم، 2012، صفحة 112).

وبحسب مصارف الزكاة نفترض أن قيمة أموال الزكاة ستقسم بين ما يوجه للاستهلاك وبين ما يوجه للاستثمار وعليه يمكن كتابة قيمة الزكاة التي ستوجه للاستهلاك كما يلي:

$$R_c = c R$$

R_c : مجموع قيم الزكاة التي ستوجه نحو الاستهلاك

c: نسبة قيمة الزكاة الموجهة للاستهلاك حيث: $0 < c < 1$

وعليه فإن قيمة الزكاة التي ستوجه للاستهلاك تكتب كما يلي:

$$R_c = c R = c Z Y [\mu + \beta(1 - d - b)] - c Z \beta a + c Z K_n$$

3- وعليه يمكن نمذجة أثر الزكاة على دالة الاستهلاك وفقا للتحليل الآتي (اللاوي و محيريق، 2013، صفحة 5 بتصرف):

• دالة الاستهلاك في اقتصاد لا يُطبق الزكاة، وعلى افتراض الضرائب معدومة $T = 0$ وكذا التحويلات $R = 0$ تكتب

كما يلي:

$$C_1 = a + b Y$$

• دالة الاستهلاك في اقتصاد يُطبق الزكاة:

$$C_i = C_1 + R_c$$

$$C_i = C + R_c = a + b Y + c Z Y [\mu + \beta(1 - d - b)] - c Z \beta a + c Z K_n$$

$$C_i = a (1 - c Z \beta) + c Z K_n + Y [b + c Z (\mu + \beta(1 - d - b))]$$

معادلة الاستهلاك بعد تطبيق الزكاة

$$C_i = a (1 - c Z \beta) + c Z K_n + Y [b + c Z (\mu + \beta(1 - d - b))]$$

وبما أن:

$$0 < b < 1$$

$$0 < Z < 1$$

$$0 < d < 1$$

$$0 < c < 1$$

$$0 < \beta < 1$$

$$0 < \mu < 1$$

وعليه فإن مستوى الاستهلاك بعد تطبيق الزكاة قد ارتفع وهو ما يؤدي إلى تنشيط الطلب الكلي.

IV. نموذج قياسي لأثر الزكاة على الاستهلاك

لقد انصب الاهتمام في السنوات الأخيرة على استخدام الأسلوب القياسي الاقتصادي كأحد أساليب التحليل الكمي في معالجة المشاكل والمعضلات التي تشخصها النظرية الاقتصادية، وفي رسم الخطط الاقتصادية وصياغة القرارات التخطيطية، بعد أن أصبحت الفرضيات النظرية تصاغ بشكل معادلات قابلة للقياس والاختبار بواسطة الطرق الإحصائية. لقلة الدراسات القياسية للموضوع الذي مجزئنا حاولنا في هذا الجزء التركيز على إبراز مكانة الزكاة في الجزائر كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال بناء نموذج قياسي يربط بين الزكاة والاستهلاك للفترة (2003-2016) والذي يعد محدودا بناء على الإحصائيات المتحصل عليها من الصندوق الوطني للزكاة.

أولا- صياغة النموذج

بداية نشير إلى رموز مختلف المتغيرات وهي كالتالي:

المتغيرات المفسرة تتمثل في:

✓ الدخل المتاح Y_d

✓ حصيلة الزكاة Z

المتغير التابع: ويتمثل في الاستهلاك C

سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد في تقدير النموذج القياسي الخاص بالاستهلاك واعتمدنا في ذلك على الصيغة غير الخطية (اللوغارتمية) لصياغة معادلة النموذج وهي كالتالي:

$$\ln CP_t = \beta_0 + \beta_1 \ln YD_t + \beta_2 \ln ZAKAT_t + \varepsilon_t$$

t : السنوات

$\ln CP$: لوغاريتم الاستهلاك الكلي

$\ln Zakat$: لوغاريتم حصيلة الزكاة السنوية

$\ln Yd$: لوغاريتم الدخل المتاح

β_0 : الحد الثابت

β_1 : شعاع المعامل الخاص بالدخل المتاح

β_2 : شعاع المعامل الخاص بحصيلة الزكاة

ε_t : شعاع الأخطاء العشوائية

ثانيا- نتائج تقدير نموذج أثر الزكاة على الاستهلاك

الجدول 1. نتائج تقدير نموذج أثر الزكاة على الاستهلاك (2016-2003)

Dependent Variable: LNCP				
Method: Least Squares				
Date 28/12/19 Time: 12:05				
Sample (adjusted): 2003 2016				
Included observations: 15 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-2.446349	1.529967	-1.598956	0.1485
LN YD	1.278303	0.159673	8.005750	0.0000
LN ZAKAT	-0.131764	0.066475	-1.982170	0.0828
R-squared	0.955894	Mean dependent var		15.41557
Adjusted R-squared	0.944868	S.D. dependent var		0.398924
S.E. of regression	0.093668	Akaike info criterion		-1.671117
Sum squared resid	0.070190	Schwarz criterion		-1.562600
Log likelihood	12.19114	Hannan-Quinn criter.		-1.739521
F-statistic	86.69156	Durbin-Watson stat		1.865557
Prob(F-statistic)	0.000004			

Estimation Command:

LS LnCP C LnYD LnZAKAT

Estimation Equation:

$LnCP = \beta_0 + \beta_1 LnYD + \beta_2 LnZAKAT$

Substituted Coefficients:

$LnCP = -2.44634911085 + 1.27830294134 * LnYD - 0.131763764028 * LnZAKA$
 $(-1,598)^*$ $(8,0057)$ $(-1,982)$

$R^2=0,956$	$N=11$	$F=86,69$
$\overline{R^2}=0,945$	$DW=1,895$	$Prob=0,000004$

* : هي عبارة عن قيم إحصائية لـ T

ثالثا- الدراسة الاقتصادية والإحصائية والقياسية للنموذج

بنفس الخطوات النموذج السابق يتم دراسة مدى صلاحية النموذج المقدر من منظور منطق النظرية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية ثم القياسية كما يلي:

1- الدراسة الاقتصادية:

تشير قيمة المعامل β_1 الموجبة بوجود علاقة طردية بين المتغير التابع (الاستهلاك الكلي) و المتغير المفسر (الدخل المتاح) خلال طول فترة الدراسة وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة والمنطق الاقتصادي حيث أن حدوث ارتفاع في الدخل المتاح بنسبة 1% سيولد ارتفاعا في بنسبة تقدر ب 0,128%، إذن معلمة β_1 لها معنوية اقتصادية.

تشير قيمة المعامل β_2 السالبة بوجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (الاستهلاك الكلي) و المتغير المفسر (حصول الزكاة) خلال طول فترة الدراسة وتتناقض هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة والمنطق الاقتصادي بأن الزكاة والاستهلاك الكلي في المجتمع هما في علاقة طردية بحيث توزيع الزكاة على الطبقة الفقيرة يرفع من مستويات استهلاكها وهذا من شأنه أن يعزز الطلب الكلي الذي سيقابله زيادة في العرض الكلي من خلال استخدام أكثر لعناصر الإنتاج، فالنتائج المتحصل عليها تدل على أن حصول الزكاة السنوية في الجزائر لا تزال دون المستوى المطلوب الذي من شأنه أن يحسن من ظروف المستهلكين ومساعدتهم على الاستهلاك. وأيضا من الأسباب الرئيسية هو أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد وضعي يقوم على مبدأ الضريبة و ليس على الزكاة، فقتصر الزكاة على نوع محدود من الأعوان الاقتصاديين و ليس كلهم من الذين يزاوون نشاطات اقتصادية أو تجارية، إذن المشكل ليس في الزكاة بحد ذاتها و إنما في تحصيل و إنفاق هذه الأخيرة في الجزائر (تحصيل الزكاة الفعلي من مصادرها الحقيقية سيكون له أثر جوهري على الاستهلاك ومتغيرات اقتصادية أخرى).

2- الدراسة الإحصائية:

سيتم اختبار النموذج المقدر باستعمال معايير إحصائية التي تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج حيث يتم اختبار معنوية المعلمات باستخدام إحصائية ستودنت T واختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر F و معامل التحديد المتعدد R^2 .

- اختبار معنوية المعالم:

نستخدم إحصائية ستودنت T لتقييم معنوية معالم النموذج باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

$$H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \dots = 0 \text{ فرضية العدم}$$

$$H_1: \beta_0 \neq \beta_1 \neq \beta_2 \neq \dots \neq 0 \text{ فرضية البديلة}$$

القيمة الجدولية T_{tab} نستخرجها من جدول ستودنت عند نفس مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية $(n-k)$ وتساوي 8=3-11

$$T_{n-k}^\alpha \text{ بالتعويض نجد } 2,306 = T_8^{0,05}$$

❖ بالنسبة لمعامل المتغير الثابت β_0 نلاحظ أن القيمة المحتسبة T_{cal} أقل من القيمة الجدولية T_{tab} ، ولدنا أدنى مستوى معنوية ل β_0 يساوي الصفر وعليه نقبل بفرضية العدم H_0 أي أن β_0 غير معنويا إحصائيا ولا يمكن قبول الثابت عند مستوى معنوية 5%.

❖ بالنسبة لمعامل لوغاريتم الدخل المتاح β_1 نلاحظ أن القيمة المحتسبة ل β_1 أكبر من القيمة الجدولية ولدنا أدنى مستوى معنوية ل β_1 يساوي الصفر أقل من 5% وعليه نرفض فرضية العدم H_0 ، أي أن β_1 معنوي، ومنه يمكن القول أن لوغاريتم الدخل المتاح له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير الاستهلاك الكلي خلال فترة الدراسة وبالتالي فإن الدخل المتاح يؤثر على الاستهلاك الكلي.

❖ بالنسبة لمعامل لوغاريتم حصة الزكاة β_2 نلاحظ أن القيمة المحتسبة ل β_2 أقل من القيمة الجدولية ولدنا أدنى مستوى معنوية ل β_2 يساوي 0,0828 أقل من 5% وعليه نقبل بفرضية العدم H_0 ، أي أن β_2 غير معنوي، ومنه يمكن القول أن لوغاريتم حصة الزكاة ليس لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في تفسير الاستهلاك الكلي خلال فترة الدراسة وبالتالي فإن المتغير المستقل (حصة الزكاة) ليس له تأثير على المتغير التابع إحصائيا لربما للأسباب المذكورة سابقا في التفسير الاقتصادي.

– اختبار المعنوية الكلية للنموذج

نستعمل معامل التحديد R^2 واختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه انطلاقاً من جدول رقم 2

❖ معامل التحديد R^2 :

إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر ب $R^2 = 0,956$ ، حيث المتغير المفسر أي الزكاة يتحكم ب 95,6% من التغيرات التي تحصل على المتغير التابع، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين الزكاة والمتغير التابع، أما الباقي (4,4%) نفسرهما عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ ε_i .

❖ اختبار فيشر F:

يتم مقارنة القيمة المحسوبة F_{cal} والمقدرة ب 86,69% مع القيمة الجدولية F_{tab} حيث يتم استخراجها من جدول فيشر عند مستوى معنوية 5% ودرجة الحرية للبسط والمقام كما هو مبين في العلاقة التالية:

ومنه نلاحظ أن القيمة المحسوبة F_{cal} أكبر من القيمة الجدولية F_{tab} وعليه سنرفض فرضية العدم والتي تنص على أن كل المتغيرات المستقلة مساوية للصفر ما عدا الثابت، ونقبل بالفرضية البديلة والتي مفادها أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر، ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، إذن النموذج له معنوية.

النتائج المحصل عليها تبين أن كل من lny و $zakat$ يفسران معنويا الاستهلاك الإجمالي CP و ذلك على التوالي عند درجة الثقة 5% و 10% و ذلك يعني أن مقدرات كل من الدخل المتاح و الزكاة هي معنوية أي أنها غير معدومة لأن قيمها أكبر من القيم الجدولية. أما معامل التحديد فيوضح أن كل من الدخل المتاح و الزكاة يشرعان 95% من السلوك الاستهلاكي للمجتمع الإحصائي المدروس.

3 - الدراسة القياسية:

- اختبار الارتباط الذاتي: *autocorrelation*

الجدول 2. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.035918	Prob. F(2,6)		0.9649
Obs*R-squared	0.130140	Prob. Chi-Square(2)		0.9370
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: Least Squares				
Date: 28/12/19 Time: 15:38				
Sample: 2003 2016				
Included observations: 14				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.001873	1.779704	0.001053	0.9992
LNVD	-0.000943	0.186518	-0.005057	0.9961
LNZAKAT	0.000638	0.077476	0.008236	0.9937
RESID(-1)	0.052486	0.421640	0.124481	0.9050
RESID(-2)	-0.100122	0.417424	-0.239855	0.8184
R-squared	0.011831	Mean dependent var		-4.01E-16
Adjusted R-squared	-0.646949	S.D. dependent var		0.083779
S.E. of regression	0.107517	Akaike info criterion		-1.319382
Sum squared resid	0.069359	Schwarz criterion		-1.138520
Log likelihood	12.25660	Hannan-Quinn criter.		-1.433389
F-statistic	0.017959	Durbin-Watson stat		1.996192
Prob(F-statistic)	0.999173			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج Eviews9

بما أن احتمال ($P\text{-value}(X^2)$) من الجدول 0.9370 هي أكبر من 0.05 ذلك يعني أي أننا نقبل فرضية العدم أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء (المتبقيات).

- اختبار عدم التجانس: Hétéroscédasticité

الجدول (5-16): اختبار عدم التجانس

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	0.180181	Prob. F(2,8)	0.8384	
Obs*R-squared	0.474141	Prob. Chi-Square(2)	0.7889	
Scaled explained SS	0.237956	Prob. Chi-Square(2)	0.8878	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 28/12/19 Time: 15:57				
Sample: 2003 2016				
Included observations: 14				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.060228	0.164690	0.365706	0.7241
LNVD	-0.008753	0.017188	-0.509279	0.6243
LNZAKAT	0.004289	0.007156	0.599379	0.5655
R-squared	0.043104	Mean dependent var	0.006381	
Adjusted R-squared	-0.196120	S.D. dependent var	0.009219	
S.E. of regression	0.010083	Akaike info criterion	-6.128987	
Sum squared resid	0.000813	Schwarz criterion	-6.020470	

Log likelihood	36.70943	Hannan-Quinn criter.	-6.197392
F-statistic	0.180181	Durbin-Watson stat	1.197931
Prob(F-statistic)	0.838416		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على برنامج **Eviews9**

بما أن احتمال (X^2) المحسوبة تساوي 0.474141 و هي أصغر من القيمة الجدولية عند 5%، أي أن الاحتمال هو أكبر من 0.05، و ذلك يعني قبول الفرضية العدمية، أي تجانس التباين للأخطاء، و من يمكن القول أن النموذج لا يعاني من مشكل عدم التجانس.

- اختبار الاعتدالية *la normalité* :

الجدول 3. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	0.180181	Prob. F(2,8)	0.8384	
Obs*R-squared	0.474141	Prob. Chi-Square(2)	0.7889	
Scaled explained SS	0.237956	Prob. Chi-Square(2)	0.8878	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 28/12/19 Time: 15:57				
Sample: 2003 2016				
Included observations: 14				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.060228	0.164690	0.365706	0.7241
LNVD	-0.008753	0.017188	-0.509279	0.6243
LNZAKAT	0.004289	0.007156	0.599379	0.5655
R-squared	0.043104	Mean dependent var		0.006381
Adjusted R-squared	-0.196120	S.D. dependent var		0.009219

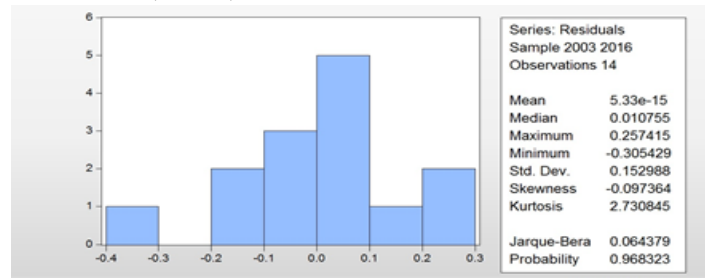
S.E. of regression	0.010083	Akaike info criterion	-6.128987
Sum squared resid	0.000813	Schwarz criterion	-6.020470
Log likelihood	36.70943	Hannan-Quinn criter.	-6.197392
F-statistic	0.180181	Durbin-Watson stat	1.197931
Prob(F-statistic)	0.838416		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews9

بما أن احتمال (X^2) المحسوبة تساوي 0.474141 و هي أصغر من القيمة الجدولية عند 5%، أي أن الاحتمال هو أكبر من 0.05، و ذلك يعني قبول الفرضية العدمية، أي تجانس التباين للأخطاء، و من يمكن القول أن النموذج لا يعاني من مشكل عدم التجانس.

- اختبار الاعتدالية *la normalité*

الشكل 2. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على برنامج Eviews9

بما أن احتمال لاختبار *Jarque-bera* يساوي (0.064379) هو أكبر من 5%، فنقبل الفرضية العدمية، أي أن بواقي النموذج تتوزع توزيعا طبيعيا.

الخاتمة:

- للزكاة دور إنمائي مهم تقوم به في الاقتصاد، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في تمويل مختلف المتغيرات الاقتصادية، وأول ما يمكن تتبع أثره هو مساهمة الزكاة في الحد من الاستهلاك، فكما هو معلوم أن حصيلة الزكاة هي في الغالب موجهة للفقراء، والزكاة - الدخل الذي سيوجه لهم سيستحدث قوى شرائية جديدة تضعها تحت تصرفهم باعتبارهم عناصر استهلاكية يتمتعون بميول حدية استهلاكية عالية أكبر من نظيرتها عند الأغنياء، و على اعتبار أن حجم الاستهلاك يزيد مع ازدياد الدخل، و ينقص بنقصانه. فهم بالتالي يضاعفون من حجم استهلاكهم؛ لأنهم في حاجة دائما إلى إشباع رغباتهم، و حاجاتهم الضرورية، و حيث لا مجال لخفض استهلاكهم مما يؤدي بالتالي إلى ارتفاع معدلات الطلب الكلي الاستهلاكي في السوق.

- وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (الاستهلاك الكلي) و المتغير المفسر (حصيلة الزكاة) خلال طول فترة الدراسة وتتناقض هذه النتيجة مع التوقعات المسبقة والمنطق الاقتصادي بأن الزكاة والاستهلاك الكلي في المجتمع هما في علاقة طردية بحيث توزيع الزكاة على الطبقة الفقيرة يرفع من مستويات استهلاكها. فمستوى حصيلة الزكاة بصندوق الزكاة الجزائري بعيدة عن واقع الثروة والنشاط

الاقتصادي الجزائري، ودورها وتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية والتوازن الاقتصادي يعد محدودا بناء على الإحصائيات التي اعتمدنا عليها.

قائمة المراجع :

- 1- Eko Suprayitno ، Abdul Kader Radiah ، Harun Azhar . (2013) . The impact of zakat on aggregate consumption in Malaysia . *journal of Islamic economics, banking and finance*, Vol 9 N°1.
- 2- الغزالي. (2011). *إحياء علوم الدين* . المملكة العربية السعودية - جدة: دار المناهج.
- 3- الغزالي. (2011). *إحياء علوم الدين ج2*. المملكة العربية السعودية - جدة: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- 4- عامر يوسف العتوم. (2012). *التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي*. الأردن: عالم الكتب الحديث.
- 5- عبد الموجود الصميدعي. (2003). *الفكر الاقتصادي بين المدارس الوضعية والمدرسة الإسلامية* . بغداد: مطبعة أنوار دجلة.
- 6- عقبة عبد اللاوي، و فوزي محيريق. (September, 2013 10-9). ، نحو بناء نموذج اقتصادي إسلامي (نمذجة كلية لمرتكزات الاقتصاد الإسلامي وفق النظريات الاقتصادية). 9th International Conference in Islamic Economics and Finance ,Growth, Equity and Stability: An Islamic Perspective, LINKING RESEARCH WITH POLICIES, Istanbul, Turkey الصفحات 9 - 10 September 2013, Istanbul, Turkey
- 7- عقبة عبد اللاوي، و فوزي محيريق. (18-19-20 ديسمبر 2011). ، نمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة دراسة تحليلية لدور الزكاة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، الدوحة. المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، الكويت
- 8- عمار مجيد كاظم. (2012). ، الزكاة ودورها الإنمائي، ، السنة العاشرة، العدد 33، 2012، ص111. *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، Iraqi Journal for Economic Sciences*، العدد33.
- 9- عوف محمد الكفراوي. (2005). *بحوث في الاقتصاد الإسلامي*. الاسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية.
- 10- فوزي محيريق. (2013-2014). دور الزكاة في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي، (دراسة مقارنة بين صندوق الزكاة الجزائري وصندوق الزكاة الماليزي). أطروحة دكتوراه علوم في الاقتصاد. الجزائر.
- 11- لعمارة جمال. (1997). اقتصاديات الزكاة ودورها في التخفيف من حدة المشكلات الاقتصادية المعاصرة. *البصيرة، العدد الأول*.
- 12- محمد الشريف المان. (1994). *محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي*. الجزائر: منشورات برتي.
- 13- محمد عبد الحميد محمد فرحان. (2009). *مؤسسات الزكاة وتقييم دورها الاقتصادي -دراسة تطبيقية -* . عمان: دار الحامد للنشر.
- 14- نعمت عبد اللطيف مشهور. (1993). *الزكاة الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي*. بيروت: المركز العالمي للفكر الإسلامي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.